



الحالة الراهنة

تزايد إنتاج الأرز في العالم خلال التسعينات بمعدلات كانت تزيد بصورة طفيفة عن تلك الخاصة بنمو السكان. وفي نهاية العقد، وصل هذا الإنتاج إلى نحو ٤٠٠ مليون طن بمعادله من الأرز المضروب. ويشكل إنتاج الأرز في البلدان النامية ٩٥ في المائة من هذا المجموع، في حين تنتج الصين والهند معا أكثر من نصف الإنتاج العالمي.

وقد اتسعت التجارة العالمية بالأرز بمعدل متوسط يبلغ ٧ في المائة سنويا خلال التسعينات حيث وصلت هذه التجارة إلى ٢٥ مليون طن. وعلى الرغم من هذا النمو الدينامي، ظلت أسواق الأرز الدولية محدودة حيث لا تشكل سوى ما لا يتجاوز ٥ إلى ٧ في المائة من الإنتاج العالمي. وعلى العكس من السلع السائبة الأخرى، تتسم سوق الأرز الدولية بالانقسام إلى عدد كبير من الأنواع والخصائص. فأنواع أرز "انديكا" العادية هي الأكثر تداولاً في التجارة، حيث كانت تشكل نحو ٨٠ في المائة من التدفقات الدولية في نهاية التسعينات. ويتلو ذلك الأرز ذو النكهة (البسماتي والأرز المعطر) بنسبة ١٠ في المائة، والأرز المتوسط الحجم والغلوتيني بنسبة ٩ في المائة و١ في المائة على التوالي. وقد تعرضت أسعار الأرز الدولية لضغوط هبوطية قوية منذ ١٩٩٧-١٩٩٨ وذلك نتيجة لتزايد النمو في الإنتاج مع ضعف الطلب العام عليه.

الاقتصاد

والسنة الدولية للأرز

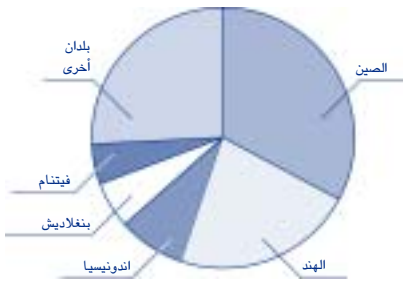
● وصل إنتاج العالم من الأرز في نهاية التسعينات إلى ٤٠٠ مليون طن بمعادله من الأرز المضروب. ويشكل إنتاج البلدان النامية ٩٥ في المائة من هذا المجموع، وتنتج الصين والهند بمفردهما أكثر من ٥٠ في المائة من هذا الإنتاج.

● زادت التجارة العالمية بالأرز بنسبة ٧ في المائة سنويا طوال التسعينات حيث وصلت إلى ٢٥ مليون طن. ومرة أخرى تستحوذ البلدان النامية على معظم هذا الرقم حيث يبلغ نصيبها ٨٣ في المائة من مجموع الصادرات و٨٥ في المائة من مجموع الواردات.

● يضطلع الأرز بدور رئيسي في تحقيق الأمن الغذائي، ومن ثم فإن هذا المحصول يخضع للكثير من التدخلات الحكومية التي تهدف إلى دعم المنتجين المحليين للأرز. كما تستخدم التدابير التجارية على نطاق واسع لحماية أسواق الأرز المحلية.

● على الرغم من وجود مجال كبير لتحرير أسواق الأرز، فإن الحكومات تعارض في كثير من الأحيان تخفيف قبضتها عن هذا القطاع نتيجة لأهميته للأمن الغذائي وإدراج الدخل والاستقرار السياسي.

الشكل ٢: البلدان المنتجة الرئيسية للأرز (١٩٩٨ - ٢٠٠٠)



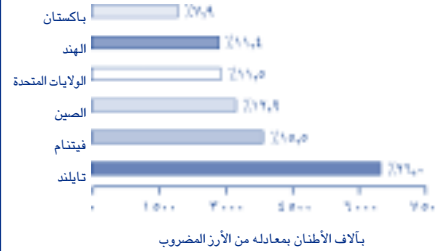
الشكل ١: إنتاج الأرز واستهلاكه في العالم



الشكل ٤: البلدان المستوردة الرئيسية للأرز وحصتها من الواردات (١٩٩٨ - ٢٠٠٠)



الشكل ٣: البلدان المصدرة الرئيسية للأرز وحصتها من الصادرات (١٩٩٨ - ٢٠٠٠)



والمملكة العربية السعودية والعراق وجمهورية إيران الإسلامية من بين البلدان الرئيسية المستوردة للأرز. وفي نفس الوقت، ارتفعت واردات البلدان الأفريقية مما أدى إلى تحقيق دفعة كبيرة للتجارة.

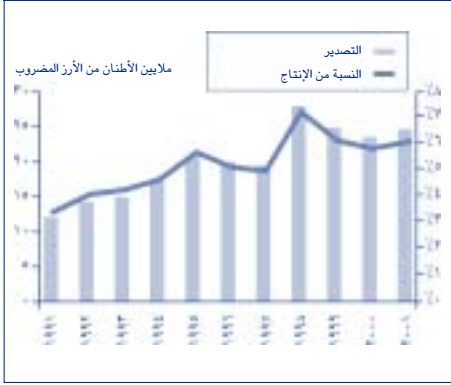
توفر نحو ثلاثة أرباع التجارة. ويتعارض ذلك مع ما تعاني منه أسواق الواردات بالتجزئة من تفتت والتقلبات الواسعة من عام لآخر في المشتريات التي تقوم بها البلدان المختلفة. ففي التسعينات، كانت البرازيل واندونيسيا

البلدان المصدرة والبلدان المستوردة

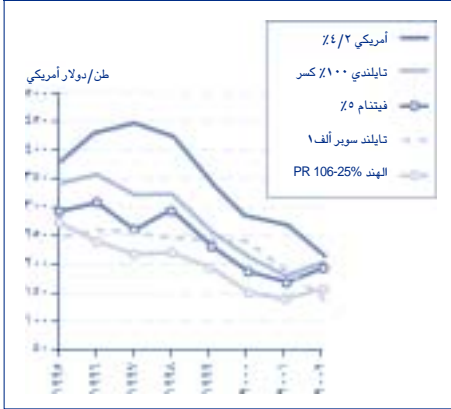
تعتبر البلدان النامية العناصر الفاعلة الرئيسية في تجارة الأرز في العالم حيث تبلغ حصتها ٨٣ في المائة من مجموع الصادرات و٨٥ في المائة من مجموع الواردات. ويلاحظ أن التركيز مرتفع بصورة خاصة على جانب الصادرات (تايلند وفيتنام والصين والولايات المتحدة والهند) حيث



الشكل ٥: حجم التجارة العالمية بالأرز ونسبتها من الإنتاج العالمي



الشكل ٦: أسعار تصدير الأرز



حماية المنتجين

وتستخدم التدابير التجارية على نطاق واسع لحماية أسواق الأرز الداخلية. فبالإضافة إلى التعريفات الجمركية المرتفعة نسبياً التي ترتبط بمنظمة التجارة العالمية، تخضع واردات الأرز في كثير من الأحيان لأشكال حماية خاصة في الجداول الزمنية الخاصة بالبلدان. ويكتسي دور الشركات الحكومية في إدارة تدفقات الأرز الدولية بالأهمية أيضاً على الرغم من أن هذه الشركات لم تعد تتمتع بالميزات الاحتكارية السابقة وتشارك حالياً في مهام التجارة مع القطاع الخاص. وتجري الكثير من العمليات التجارية من خلال الصفقات بين الحكومات، كما أن عمليات فرض قيود على صادرات الأرز الشعير أو الأرز غير المقشور من الأمور المعتادة التي تعكس السعي إلى تعزيز عمليات تجهيز الأرز محلياً. ويحتفظ الكثير من الحكومات باحتياطات غذائية دنيا لأغراض الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك فإن البلدان التي تشترك في خطة توزيع الأرز ودعم أسعار المنتجين تحتفظ عادة بمخزونات كبيرة من الأرز في مخازن القطاع العام.

ظل الأرز، نتيجة لدوره الرئيسي في تحقيق الأمن الغذائي، من السلع الرئيسية التي تخضع للتدخلات الحكومية على نطاق واسع. ففي البلدان النامية، يتم توجيه الدعم للمنتجين بصورة رئيسية من خلال البحوث في أصناف الأرز المحسنة أو المهجنة، والاستثمارات في الري، والقروض المقدمة بصورة تفضيلية والإرشاد وتوزيع البذور المحسنة. أما في البلدان المتقدمة فيتم تقديم الكثير من المساعدات لهذا القطاع من خلال المدفوعات المباشرة للمنتجين ومن خلال تحديد الأسعار الدنيا. كما تتخذ الحكومات إجراءات لتحقيق الاستقرار لأسعار السوق من خلال مشتريات التوريد وإدارة المخزونات والتدابير التجارية. وقد أصبحت مشاركة القطاع العام، بصورة عامة، في تجهيز الأرز وتوزيعه على المستهلكين محدودة عن ذي قبل. غير أنه مازال هناك عدد قليل من الحكومات الذي يطلب من المضارب شراء الأرز بأسعار محددة سلفاً مع وضع علامة على كل مرحلة من مراحل التسويق، وتشارك حكومات أخرى بصورة مباشرة في توزيع الأرز بأسعار تجزئة ثابتة.

المستقبل

نظراً لأن الأرز ما زال يمثل سلعة من أكثر السلع حماية في التجارة، فإنه يتيح مجالاً كبيراً لتطبيق المزيد من تحرير الأسواق فيه. غير أنه نظراً لأهميته للأمن الغذائي وإدراك الدخل والاستقرار السياسي، ترفض الحكومات في كثير من الأحيان تخفيف قبضتها عن هذا القطاع. وعلاوة على ذلك فإن الأرز يشكل جوهر مفاهيم الأمن الغذائي والعمل المتعدد الأطراف، ولذا فإن هناك عدداً من البلدان يشجع على دراسة هذا الموضوع في الجولة الجارية من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.



FAO/10475/A.Wolsted